# مدلول ظاهرة الحذف في اللغة العربية

**د/ السعيد ابن ابراهيم**
**جامعة باتنة**

**الملخص :**

يتناولُ هذا البَحثُ ظَاهرة الحذف في اللغة العربية ويسعى لبيان حقيقتها و عَلاقتِها بمُصطلحَات أُخرى كالإيجَاز والإضمَار والاختصَار والتّأويل، والاختزال والتّقدير من خلال ما دَونتْه كُتبُ النّحو واللّغة والبَلاغة.

**Résumé :**

Cette étude examine un phénomène lie aux notions de : condensation, résumé, ellipse, figure, euphémisme, interprétation, etc. atravers ce qui est fixé dans les livres de grammaire , rhétorique et de langue.

.

**مقدمة:**

ظَاهرةُ الحذفِ من الظَّواهر اللّغوية التي تَشتركُ فيها كَثيرٌ من اللّغات الإنسَانية، وهي في اللّغة العَربية أكثرُ شيوعاً بين مُستعملِيها نُطقاً وكتابةً، ويعودُ هذا التّميزُ لكونِها تَمسُّ مُختلفَ المستويَات اللّغوية: الصَّوتية والصّرفية والتّركيبية والدّلالية، مِمّا جعلَ الْجُرجاني يَصفُ الحذفَ بقوله: (هو بَابٌ دَقيقُ المَسْلَك لَطيفُ المأْخذِ، عَجيبُ الأمْرِ، شَبيهٌ بالسّحْرِ؛ فإنَّك تَرى بهِ تَركَ الذِّكرِ أَفْسح من الذِّكر، والصّمتَ عن الإفَادةِ أزيدَ للإفَادة، وتَجدكَ أنطقَ ما تَكونُ إذَا لمْ تَنطقْ، وأتمّ مَا تكونُ بياناً إذَا لم تُبنْ)[1] .

ولعلَّنا لا نجدُ كتاباً من كُتب اللّغةِ والبَلاغةِ والنَّحوِ يَخلُو من الْحَديثِ عن هذه الظَّاهرة، فابنُ فَارس قد خَصَّصَ لها باباً في كتَابه الصَّاحبي باسم الْحَذف والاختصَار[2]، وابن جني(ت392هـ) أدرجَ هذه الظَّاهرة ضمنَ باب وسَمه بـ: شَجَاعة العَربية[3]، كما ذُكرَ الحذفُ ضمنَ كُتب علم المعَاني، وكُتُب البَلاغةِ، وكُتبِ النَّحوِ بمُصطلحَات مُتَفاوتَة المعَاني، تجعلُ الباحث يَتساءلُ عن هذه الظَّاهرة هلْ هي ظَاهرةٌ صَوتيةٌ، أمْ صَرفية، أمْ نَحويّة، أمْ بَلاغية، وهلْ الحذفُ هو الإضمَار، أو الاستغنَاء، أوْ الاختصَار، أو الإيجَاز، أو الطَّرح؟

**أهمية الدراسة:**

إنَّ تَحديدَ مدلولِ الاصطلاَحَات في شَتىَّ المعَارف والعلُوم يكوّن جَانباً مُهمّا من بنَاء العلم ذَاته[4]، وعليه فإنَّ كلَّ فهمٍ لمصطَلح (الحذْف) بمعزَل عن جُملة من المصطَلحات الأخرَى كالإضمَار،والتَّقدير والإيجَاز والاختصَار وغيرها،لا يخدمُ البحثَ، ولا يكشفُ عن الأسرَار اللّغوية والنَّحوية والبَلاغية التي وُظّفتْ من أجلها هذه الظَاهرة.

لذلك، فإني سأَعرضُ في هذا الموضُوع لمصطَلح الحذْفِ وعَلاقتِه بمصطَلحاتٍ أخرَى تَدورُ جلُّ مَعانيهَا على محيطِ دَائرةٍ واحدةٍ كمَا نَصَّت عليه بَعضُ المعَاجم العَربية، معَ التركيز على الدَّلالة الغَالبة استعمالاً في بيئة النَّحويين.

**1-الحَذف:**

تدلُّ لفظةُ (الحذْفِ) لغةً على عدّة معَان تُردُّ في مَفهومِها إلى أصلٍ واحدٍ، منها:

-**القطعُ** من الطّرف، فيقال: حذفَ الشيءَ يحذفُه حَذْفاً: قَطعَه من طَرفِه .... وحَذَفَ رَأسَه بالسّيفِ حَذْفاً: ضَربَه فَقَطَعَ منه قطعَةً.

-**القطفُ** من الطَّرف، فالحذْفُ: قَطْفُ الشّيءِ من الطَّرف كمَا يُحذفُ ذَنب الدَّابةِ[5] وإذا كان(القَطفُ): أخْذُ الشّيءِ بسُرعةٍ، أيْ: خَطفُه، فالحذفُ بهذا المعنَى مُقتصرٌ في دَلالتِه على أشيَاء مَاديّة بعَينِها، وليسَ عَامًّا، وهو مَا يختلفُ عن القَطعِ، ويبقى الطَّرفُ هو مَحلُّ عَملية القَطع أو القَطفِ.

**الإسْقَاطُ:** ويعنى (الحذف) بشَكل عَام، فَحذْفُ الشَّيء: إسقَاطُه، ومنه: حَذفتُ من شَعري ومنْ ذَنب الدَّابة، أيْ: أخَذْتُ، وفي الحَديث: {حَذفُ السَّلام في الصَّلاة سُنَّةٌ}[6]، أي: تَخفيفُه وتَرْكُ الإطَالةِ فيه، يَدلُّ عليه حَديثُ النَّخعي: (التَّكبيرُ جَزمٌ، والسَّلامُ جَزمٌ، فإنَّه إذَا جَزمَ السَّلامَ وقَطَعَه فقدْ خَفَّفَه وحَذَفَه)[7].

وهذا المعنىَ الأخير للحذْفِ-أيْ: الإسقَاطُ-هو ما تَعارفَ عليه النحاةُ والبَلاغيُّون اصطلاحاً، فهو عندهم: (إسقاطُ جُزء الكَلام أو كلّه لدَليلٍ)[8]، أوْ (إسقاطُ كَلمَةٍ للاجْتِزَاء عنها بدَلالَة غيرها من الحَال أوْ فَحوَى الكَلام)[9]، ويعني ذَلك تَقليلُ ألفَاظِ التَّركيب من غير إخلاَلٍ بالمَعنى، ولهذَا عدّ البَلاغيُّون الحذفَ نَوعاً من الإيجَار[10].

الطَّرحُ: يعبّر عن(الحذْف) أيضاً بالطَّرح، يقولُ الفرَّاءُ (ت:207ه) في مَعرض حَديثه عن حَذْف الألفِ من بسْمِ الله : (...وإنَّما حَذفُوها منْ بسمِ الله الرَّحمن الرّحيم أوَّلَ السّور؛لأنّها وَقعتْ في مَوضعٍ مَعروفٍ لا يجهلُ القَارئُ معنَاه ولا يَحتاجُ إلى قراءَته، فاستُخِفّ طرْحُها؛ لأنَّ من شَأن العَرب الإيجازُ وتَقليلُ الكَثير إذَا عُرفَ مَعنَاه )[11].

**الاختزالُ:** ويفيدُ مدلُول الحذف عند سيبويه (ت:180ه)، ففي بَابِ ما ينتصِبُ على إضمَار الفعلِ المترُوك إظهارُه من المصَادر في غَير الدُّعاء، يقولُ: (من ذَلك قولُك: حَمْداً وشُكراً لاَ كُفْراً وعَجَباً..فإنَّمَا ينتصبُ هذَا على إضمَارِ الفعْل، كأنَّما قلتَ: أَحْمَدُ الله حَمْداً وأَشْكُرُ اللهَ شُكْراً ...وإنَّما اختُزلَ الفعلُ ها هُنا؛ لأنَّهم جَعلُوه بَدلاً من اللَّفظ بالفِعلِ كَما فعلُوا ذَلك في الدُّعَاءِ)[12].

وأشارَ ابن سيده إلى أنَّ مُصطلحِ: (الاختزَال) يَعنى: (الحذفَ)كثيراً عند سيبَويه دُون غيره فيقولُ: (والاختزَالُ: الحذفُ، استعمَله سيبويه كَثيراً، قالَ ولا أَعلمُ ذلك عندَ غيرِه)[13].

إن أسلوبَ النُّحاة في التّعبير عنْ مُصطلح الحذْف لا يَكادُ يَقتصرُ على لَفظةٍ بعينِها، بلْ يتعدَّاه إلى تَوظيف أَلفاظٍ أُخرى وعبارات من مثْل: (تَرك الإظهَار)، ولعلَّ تَقارب مَعاني هذه الألفَاظِ يعودُ إلى سعَةِ هذه اللُّغة في تَوفير جملة من الألفاظِ تَصبُّ جميعُها في معنى وَاحد، يتصرفُ فيها أهلُ اللُّغة وفقَ متطلباتهم الحياتية ومعاملاتهم الكلامية الصريحة والمجازية، يقَول الزّركشي(ت:745هـ):(المشهورُ أنّ الحذفَ مَجَاز... لكَونه خِلافَ الأَصل)[13].

ويبقى أنْ نشيرَ إلى أنَّ النحاةَ، يَقولون بحذفِ الاسمِ، كمَا يقُولون بحذفِ الفعلِ والحرفِ على السَّواء ·

**2- الإضمار:**

الإضمَارُ لغةً: الإخفَاء، يُقالُ: (أضمرتُ الشيءَ: أَخفيتُه)[14] واصطلاحاً: (إسقَاط الشّيءِ لَفظاً لا مَعنى)[15]، فهو لا يَفْرقُ عن (الحذْفِ) من نَاحية كَون كلٍّ منهمَا إسقاطاً لعنصر من عنَاصر الكَلام لداعٍ من الدّواعي يُطلبُ تَقديرُه لفهم معنى النّص، إلا أنَّ البعضَ يُحاولُ أنْ يَلتمسَ من هذا (المقدَّر) فرقاً بين(الحذفِ) و(الإضمَار)، فيرَى أن شرطَ المضمَر بَقاءُ أثَر المقدَّر في اللَّفظ، نحو قوله تَعَالى: ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[16]، أي: ويُعذّبُ الظَّالمينَ وقوله: ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾[17] أيْ: ائتُوا أمراً خيراً لكم، وهَذا لا يُشترطُ في الْحذْف؛ لأنَّ الحذفَ من حَذفتُ الشَّيءَ: قَطعتُه، وهو يشعرُ بالطَّرح، بخلاَف الإضمَار، ولهذا قالوا: (أَن) تنصبُ ظاهرةً ومُضمرةً[18]، قال القرطبي:﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾، أيْ يدخلُه الجنَّةَ راحماً له، و﴿وَالظَّالِمِينَ﴾، أيْ: ويُعذِّبُ الظَّالمين فنَصبَه بإضمَار (يُعذِّبُ)، قال الزّجاج(ت:311هـ): نَصبَ الظّالمين؛ لأنَّ قبلَه منصُوب؛ أيْ: يُدخلُ منْ يشاءُ في رحمَته ويعذِّبُ الظَّالمين، أيْ: المشركينَ، ويكونُ ﴿أَعَدَّ لَهُمْ﴾ تَفسيراً لهذَا الْمُضمَر[19].

إن هذا الفَرقَ بينَ المُصطَلَحَين (الحَذف)، و(الإضمَار) لا تكادُ تثبتُ صحَّتُه أمامَ جُملةٍ من آرَاء النُّحاةِ المتناثرة بين أبوابِ النَّحو ومَباحِثه المختَلفةِ، حيثُ تُؤكدُ هذه الآراءُ أنَّ التَّمايزَ بينَ المصطَلَحَين يكادُ يكونُ مُنعدماً، ومن هذه الآراء على سبيل المثال:

1–وقوله: (... وممَّا ينتصبُ في هذَا البَاب على إضمَار الفعل المتروُكِ إظهارُه:﴿ انْتَهُوا خَيراً لَكمْ ﴾[20]...إذا كنتَ تَأْمرُ ...وحَذفُوا الفعلَ لكَثرةِ استعمَالهم إيّاه في الكَلاَم، ولعلْم المخَاطَب أنّه محمُولٌ على أمْرٍ حينَ قَالَ: انتَهِ، فَصارَ بدلاً من قَوله: ائتِ خَيراً لَكَ...)[21].

2–وقوله أيضاً:(أضْمَرُوا الحرفَ الَّذي يَجرُّ وحَذَفُوا،تَخفيفاً على اللِّسَان)[22].

3–وقال المبرد:محالٌ أنْ يُحذفَ حَرفُ الخفض ولاَ يُؤْتَى منه بَدلٌ[23].

4–ونقل السيوطي(ت:911هـ) آراء النّحاة في حَذف الفَاعل فقال:(وذهب الكسائي ت:189هـ إلى جَواز حَذفِ الفَاعل لدَليلٍ، كالمبتدأ والخبَر، ورجَّحَه السُّهيْلي وابنُ مَضَاء ...)[24].

فالحذفُ يؤدِّي معنَى الإضمَار عند الاستعمَال، ولاَ يتبيَّنُ فرقٌ واضحٌ بينهما، باستثنَاء الفَاعل الذي يُضمرُ–بشَرط التَّفسير– ولا يحذَفُ ويخلو الفعل منه؛ لأنَّه غيرُ معروفٍ في كَلام العَرب[25]. وكما قال ابن جني في خاطر يَاته من اتصَال الفَاعل بالفعْل: أنَّك تُضمرُه في لَفظٍ إذَا عَرفتَه، نحو: (قُمْ)، ولا تَحذفُه كَحَذف المبتدأ[26]، غير أنَّ الكسائي خَالفَ ذلك وذَهبَ إلى أنَّ الفَاعلَ يُحذفُ لدلاَلة الظَّاهر عليه[27].

وما ذَهب إليه ابن جني يتّصلُ ببعض الصِّيغ التي تَدلُّ بنفسِها على الفَاعل الْمُضمر الذي يُسمِّيه النحاةُ أيضاً: الْمُستَتِر)، فصيغةٌ مثل:(قُمْ) تُوحي بفَاعل هو المخاطَبُ الْمُذكّر، خلافاً لحالاَت الإضمَار الأخرَى معَ الأسمَاء والأفعَال والْحُروف، فإنَّها هي بعينِها حَالاتُ الحذف التي لا يُفهم المحذوفُ أو المضمَرُ فيهَا من ظَاهر التّراكيبِ الْمُختلفةِ إلاّ بالاعتمَاد على القَرينة– ولذَلك جوَّز الكسَائي القولَ بحذْف الفَاعل لدليل حالي أو مقالي وهو ما نلمسه في قول سيبويه : (ومنْ ذلك أيضاً أنْ تَرى رَجلاً قد أوقعَ أمراً أوْ تَعرَّضَ له فتقول: مُتعرِّضاً لَعَنَنٍ لمْ يَعْنِهِ، أيْ: دَنَا من هَذا الأمر مُتعرِّضاً لَعَنَنٍ لم يَعْنِه، وتَركَ ذكرَ الفعلِ لما يرَى من الْحَال).

ففهمُ معنى التّركيب يحكُمُه الكشفُ على أدلةٍ يُؤخذُ بعضُها من سيَاق النَّص أوْ ممَّا يحيطُ به من ظُروفٍ، فيُذكرُ الفعلُ وفاعلُه، أوْ يُضمرُ للعلم به، أوْ لكَثرة استعمَاله.

ونشير إلى أنَّ بعضَ المحدثين ينفي استعمَالَ سيبويه لمصطَلح (الحذف) معَ الفعل، ليُوظّفَ مُصطلحَ (الإضمَار) بدلاً عنه، يقولُ: (وكَان سيبَويه يُسمِّي هَذه الظَّاهرة بإضمَار الفِعل المتْرُوك إظهَاره... ولَم يُسمِّها حذفَ الفِعل كَما سمَّاها النُّحاةُ المتَأخرُون، ومن تَابعَهم من أهل الْمَعاني...)، ويضيفُ: (ولذَلك لَمْ يقلْ بحذفِه...)[28]، أيْ: الفعل.

وهذَا الرَّأيُ غيرُ دَقيقٍ، فقد عَقدَ سيبويه بَاباً في الكتَاب عُنوانُه:(هذَا بابٌ يُحذفُ منه الفعْل لكَثرتِه في كَلامهم حتىَّ صارَ بمنزلة المثَل)[29] إضافةً لما تضمَّنه كلامُ سيبويه في كَثير من الأحيَان من عبارات مثل:(وحذَفُوا الفعل لكثرَة استعمَالهم إيّاه في الكلام)[30]،و(حذَفُوا الفعلَ لكثرَة استعمَالهم هذا في الكَلام وصارَ بدلاً من اللّفظ بالفعل)[31]،(ولكنهم حذفُوا الفعلَ لما ذكرتُ لك)[32].

**3-الاختصار:**

يعد الاختصارُ مَظهراً من مَظاهر التَّخفيف اللّغوي[33]، وقد خصَّه ابن فارس في كتَابه الصّاحبي ببَاب عنوانُه: بَابُ الحَذف والاختصَار، قال فيه: (من سُنَن العَربِ الحَذفُ والاختِصَارُ)[34]، كقوله تعالى: ﴿ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾[35] أيْ: فَضَربَ فانْفَلَقَ، كما جاء في الكتاب نفسه: (ومنْ سُنَن العَربِ الإضمَار، ويَكونُ على ثَلاثةِ أَضربٍ: إضمَار الأسْمَاءِ، وإضمَارُ الأفعَالِ، وإضمَارُ الْحُروفِ)[36].

فالاختصارُ في الكَلام تَركُ الفضُولِ في النّص والتَّركيزُ على ما يُظهر الْمعنىَ، وقد اهتمَّ العربُ بهذا الأسلوب في حوَاراتهم وبرزَ في استعمَالاتهم حتىَّ قالُوا: (ربَّ إشَارةٍ أبلغُ من عبَارةٍ)، كمَا قالُوا: (اللّمحةُ الدَّالةُ)، لاستغنَائهم بالرَّمز عن العبَارة، وقديماً: قالت العرب في أمثالها: (تُقرَعُ العَصَا لذي الحِلْمِ)، أيْ: يُدركُ ذو العقل الرَّاجح والفطَانة اللّماحَة المرادَ من قَرع العَصَا علَى الأرضِ، فَيَستخرجُ منها رُموزاً ودَلالاتٍ يقصِدُها قارعُها، كما ورد في قصّة مَضْرِب هذا المثل، والمثلُ يُضربُ لمنْ إذَا نُبّه انتبَه[37].

ويَعنى عندَ بعض أهل العَربية: الإيجاز، يقولُ السّيوطي: (الإيجازُ والاختصَار بمعنى وَاحد، وقالَ بعضُهم: الاختصارُ خاصٌّ بحذف الجمَل فقَط، بخلاف الإيجَاز، قالَ الشيخُ بهاء الدّين: وليس بشئ)[38] فإذا كان الإيجازُ تقليلَ الكَلام من غير إخلاَل بالمعنَى، وإذا كَان المعنى يمكنُ أنْ يُعبَّرَ عنه بألفَاظٍ كَثيرةٍ ويمكُن أنْ يُعبَّرَ عنه بألفَاظٍ قَليلةٍ، فالألفاظُ القَليلةُ إيجَازٌ، والإيجازُ على وَجهين: حَذفٌ، وقَصرٌ فالحذفُ: إسقَاطُ كلمةٍ للاجتزَاءِ عنهَا بدَلاَلةِ غيرِها من الْحالِ أوْ فَحوَى الكَلامِ، والقَصرُ: بنْيةُ الكَلام عَلى تَقليلِ اللَّفظِ وتَكثيرِ المعنَى من غَير حَذفٍ[39] رغبةً في إيصَال المعنَى المقصُود بأخْصر عبَارةٍ.

ونظراً لما للاختصَار من أهميَّة في الكَلام العَربي، فقد عُدَّ (هو جلّ مقصودِ العَرب وعليه بُني أكثر كَلامهم)[40]، وتَتجلَّى تلك الأهميةُ في اعتمَاد اللّغويين على الاختصَار في تَفسير كَثير من الظَّواهر اللّغوية كما نصَّ عليها السّيوطِي:

أ-وَضع بَاب الضّمائر؛ لأنَّها أخصرُ من الظَّواهر،خُصوصاً ضَمير الغَيبةِ؛ فإنه في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[41] قامَ مقامَ عشْرين ظَاهراً[42] كما قَال بعضُ المحققِين، ولذلك لا يعدُل إلى المنفَصل مَكان المتّصل.

ب- باب الحصْر بإلاَّ وإنَّما وغيرهما؛ لأنَّ الجملةَ فيه تنُوب منابَ جُملتَين

ج- باب العَطف؛ لأنَّ حروفَه وُضعتْ للإغنَاء عن إعادَة العامِل.

د- باب التَّثنيةِ والجَمعِ؛ لأنَّهمَا أَغنيَا عن العَطفِ

هـ- باب النِّداءِ؛ لأنَّ الحرفَ فيه نَائبٌ منابَ (أَدْعُو) أو(أنَادى)[43]

ويهمنا من هذه الأنواع بَاب النّداء الذي يحَاولُ اللُّغويون تَبريرَ وجودِه وتَفسيره اعتماداً على مَا يُسمَّى: الاختصَار في اللّغة.

ونشيرَ، إلى أنَّ هناك فرقاً بين الحذفِ والاختصارِ يَكمنُ في أنَّ الحذفَ يتعلقُ بالألفاظِ، والاختصارُ يتعلقُ بالمعَاني، فالقولُ بالحذفِ يؤدّي حتماً إلى إضمَار جزءٍ من الكَلام يُستدل عليه من النّص، أو من خَلال السّياق العَام، لأنَّ هذا الموجود يَتطلبُه ويتَعلقُ به وفقاً لقاعدَة نَحوية مُعينَة،أمَّا الاختصارُ بغير حَذفٍ،فيعودُ إلى المعَاني التي يَحتويها النَّصُّ، حيثُ تُذكرُ ألفاظٌ قليلةٌ فَتؤدّي مَعاني كثيرة، ولوْ حاولنَا التَّعبير عن هذه المعَاني بغَير تلك

الألفَاظ لاحتَجنَا إلى أَكثر من ذَلك، ومن هنا نُدركُ أنَّه لا حذفَ إلاّ وهو اختصَار، وليسَ كلُّ اختصَار حَذفٍ[44] .

**4- الاتّسَاعُ:** التوسيعُ خلافُ التَّضييق، تقولُ: وَسَّعْتُ الشيءَ فاتَّسَعَ واسْتَوْسَعَ: أيْ صارَ وَاسعاً[45]، والاتسَاعُ ضربٌ من الحَذف على سَبيل التّجوّز، وهو بابٌ واسعٌ في اللغة العَربية، غالباً ما يقترنُ عند أهل العَربيّة بمَواضع كالزّيادةِ والتّقديم والتّأخيرِ، فينشطُ فيها التَّأويل بحثاً عن مَعاني التَّراكيب والعبَارات بالاعتمَاد على الحذفِ كمَظهر من مَظاهر التّأويل المختلفَة؛ لأنَّ التَّوسعَ إنّما يُذكر للتّصرف في اللَّغة لا لفَائدة أخرَى، فيُؤتَى بلفظٍ يَتسعُ فيه التَّأويل بحسَب قوَى النَّاظر فيه، وبحَسب ما يحتملُ اللفظُ من المعَاني نحو ما جاء في فَواتح السّور[46]، يقول ابن جني: (وكيف تَصرفتِ الحالُ فالاتّساعُ فَاشٍ في جَميع أجنَاس العَربيّة[47]، وهو أكثرُ في الكَلام منْ أنْ يُحَاطَ به[48].

وقد عقد سيبويه باباً في (استعمَال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتسَاعهم في الكَلام والإيجَاز والاختصَار)، قال فيه: (فمنْ ذلك أنْ تقولَ على قَول السَّائل: كَمْ صيدَ عليه؟ وكَمْ غيرُ ظَرفٍ لما ذَكرتُ لكَ من الاتّساع والإيجَاز، فتقولُ: صِيدَ عليه يَومَان. وإنَّما المعنَى صيدَ عليه الوَحشُ في يَومَيْن، ولكنَّه اتَّسعَ واختَصرَ،.. ومن ذلك أن تقول: كم وُلدَ له؟ فيقُول: ستُّون عاماً، فالمعنىَ: وُلدَ له الأولاَدُ وَوُلِدَ لَهُ الولَدُ ستّينَ عَاماً، ولكنه اتسَع وأوجَزَ...ومما جَاءَ على اتّسَاع الكَلام والاختصَار قولُه تَعَالَى جدّه: ﴿واسْأَل القَريَةَ التي كُنَّا فيهَا والْعيرَ الَّتي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[49] إنَّما يُريدُ: أهلَ القَريةِ، فاخْتَصرَ، وعَملَ الفعلَ في القَريةِ كَمَا كَان عَاملاً في الأَهْل لَو كَان هَا هُنَا...وهذا الكَلامُ كَثيرٌ، منه مَا مَضَى، وهو أَكثر منْ أحْصيه....)[50].

كما خصَّصَ ابن السراج للاتساع باباً في كتابه الأصُول في النُّحو قال فيه: (أعلمْ أنَّ الاتسَاعَ ضَربٌ منَ الحذْف، إلاَّ أنَّ الفرقَ بين هذا البَاب والبَابِ الذي قبلَه (أيْ البَاب المُضمَر المترُوك إظهاره، نحو: إيَّاك والأسَدَ) أنَّ هذا تقيمُه مَقامَ المَحذوف وتعربُه بإعرَابه وذلك البَاب تحذفُ العاملَ فيه وتدعُ ما عمِلَ فيه على حَاله في الإعرَاب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحَاله وإنما تقيمُ فيه المُضاف إليه مقامَ المُضافِ، أوْ تَجعل الظَّرف يقومُ

مقامَ الاسم، فأمّا الاتّساع في إقامَة المُضاف إليه مَقام المُضاف فنحوُ قوله: ﴿ سَل القَرْيَةَ ﴾[51] تريدُ أهلَ القرية. وقول العرب: بَنُو فُلان يَطؤُهم الطّريقُ، يريدون أهلَ الطريق، وقولُه: ﴿ ولكنَّ البرَّ منْ آمنَ بالله ﴾[52]، إنّما هو برّ من آمنَ بالله. وأمّا اتسَاعُهم في الظُّروفِ فنحو قولهم: صيدَ عليه يومَانِ ) وإنَّما المعنى : صيدَ عليه الوحْشُ في يَومَيْنِ، وولدَ لَهُ ستونَ عاماً )، والتَّأويلُ: وُلدَ لَهُ الولَدُ في ستّين عَاماً، ومن ذلك قولهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ بلْ مَكرُ اللَّيل والنَّهار﴾[53] وقولهم: ( نَهاركَ صائمٌ وليلُكَ قائمٌ )، وإنّما المعنىَ: أنَّكَ صَائمٌ في النَّهار وقَائمٌ في اللَّيل ...)[54] .

وقد كَثرَ حديثُ النَّحويين عن الاتِّساع في جُملةٍ من أبَواب النَّحو منها: الاتّساعُ في المصدَر المتَصرّف فينصبُ مفعولاً به على التَّوسع والمْجَاز، و بَاب الظّرف إذَا أُريدُ له أنْ يكونَ مفعولاً به عَلى طَريق المْجَاز، فيسوغُ حينئذٍ إضمارُه غيرَ مُقرونٍ بـــ(في)، نحو: اليومَ سرتُه، وغيرها من الأبْواب التي فصلُوا فيها القولَ، فَذكرُوا التَّعريفات، والشّروطَ ، وطُرق الكشف عنه ، ومن هؤلاء السيوطي الذي أولى عناية خاصة بهذه الظاهرة اللغوية حيث أفرد لها في كتابه الأشباه والنظائر باباً أشبعَ القولَ فيه لقلَّة منْ عَقدَ له باباً من النُّحاة على حدِّ قوله، وراحَ يستعرضُ أقوالَ النُّحاة من مثل أَبي عليّ الفَارسي وأَبي حيَّان وابن مَالك وابن عُصفُور وغيرهم، ممَّا يمكنُ القول معَه أنّه جَمعَ أشتَات هذه الظَّاهرة وأقوالَ العلماء فيها في هَذا البَاب.

ويعنينا مما سبق جملةٌ من الملاحظات نَجملُها في الآتي:

– إنَّ ابن السّراج قد جَعلَ الاتّساعَ ضرباً من الحذفِ، في حين نَرَى ابنَ جني يُسوّي بينَ الحذفِ والاتّساع بقَوله: (الحذْفُ اتّسَاعٌ)[55]. فإذا علمنا أنَّ الاتساعَ نوعٌ من تَأويل مَعاني التَّراكيب والعَبارات خلافاً لظَاهرها، فالحذفُ بهذا المعنى أحدُ مَظاهر التَّأويل.

ومع أنَّ مثلَ هذا الحذْف مَشهورٌ بين اللّغويين عَامةً، إلاَّ أنه لا يَسوغُ إدعَاؤُه مُطلقاً وإلاّ التَبسَ الخطَابُ وفَسدَ التَّفاهم وتَعطَّلت الأدلَّة، إذْ مَا منْ لفظِ أمرٍ أو نهيٍ أو خَبرٍ يتضمَّنُ مَأموراً به ومَنهيًّا عنه ومخبراً إلاّ ويُمكنُ على هَذا أنْ يُقدرَ له لفظٌ يُخرجُه عن تَعلُّق الأمـــرِ والنَّهيِ والْخَبريَّـــة[56]، وعَليه فإنَّه لا يُضمرُ المضافُ إلاّ حيثُ يتُعيَّنُ، ولا

يَصحُّ الكَلامُ إلاَّ بتَقديرِه للضَّرورةِ كَما إذَا قيلَ: (أَكَلتُ الشَّاةَ)، فإنَّ المفهومَ من ذلك: أَكلتُ لَحمَها، فَحَذفُ المضَافِ لاَ يلبسُ[57] لأنَّ سياقَ الكَلام قَد كَشفَ المعنَى وأزَالَ الغمُوضَ.

وقد وردَ مثلُ هذا الحَذفِ تَوسعاً في كَثير من المواَضع كمَا ذكَرها اللغويون، أذكرُ منها:

-التَّوسع في الظّرف المتصرِّف فيجعَلُ مَفعولاً به، و يسوغُ حينَئذٍ إضمَارُه مستغنياً عن لفظ (في)، كقولك: (اليَومَ سِرْتُهُ)، وكَان الأصلُ عند إرَادَةِ الظَّرفية سِرتُ فِيهِ وأن يضافَ إليه المصدَروالصّفةُ المشتَقّةُ، ومنهُ قُولُه تَعَالَى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾[58]، والمعنى بَلْ مَكْرُكُمْ في اللَّيْلِ والنَّهَارِ، ونحو قولك: يا سَارق اللَّيلةِ أهلَ الدَّارِ، أيْ سَارق في اللَّيل، ولكنَّه جَاء على سَعةِ الكَلام والإيجَاز لعلْم الْمخاطَب بهِ[59]

- التَّوسعُ في المصَادر لتَصيرَ أحيَاناً وأوقاتاً، كمَا ذَكَر سيبويه في: (باب مَا يكونُ فيه المصدرُ حيناً لسعَة الكَلام والاختصَار، وذلك قَولُك: (متَى سيرَ عَليه)؟ فيقول: (مَقْدَمَ الحَاجِّ)، و(خُفُوقَ النَّجْمِ)، و(خِلاَفَةَ فُلانٍ)، و(صَلاَةَ العَصْرِ)، فإنّما هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ، وحينَ خُفُوقِ النّجْمِ، ولكنّه على سَعةِ الكلاَم والاختصَار)[60]، فـــ(المقدَمُ)،(الخفُوقُ)و(الخلافَةُ)،و(الصَّلاةُ) هي مصَادر في الحقِيقةِ تَحوَّلت دلالتُها في هذا السَّياق أَحياناً وأوقاتاً تَوسعاً وإيجَازاً، فالتَّوسعُ بِجَعْل المصدَر حيناً وليسَ من أسْمَاء الزَّمان، والإيجَازُ والاختصَارُ بحَذفِ المضَافِ، وإقَامةِ المضَافِ إليه مَقامه[61].

ومما سبق يتبينُ لنا أنّ الحذفَ بصُورةٍ عامّة لا يَقتصرُ على حَذف العَامل من التّركيب معَ بَقَاء المعمُول على حَالةٍ من الإعرَاب بعدَ الحذفِ، بلْ يَشملُ حالةَ تَغير المعمُول بعدَ الحذفِ أيضاً، وبذَلك يكونُ الحذفُ في مَعناه أَعمّ من الاتّسَاع .

**5-الاستغناء:**

ويعني عند النُّحاة إحلاَلَ عُنصرٍ مَحَلَّ آخَر لعلَّة مَا في بَعضِ الصّيغِ والتَّراكيب المختَلفَة في كَلاَم العَرب، يَذكرُ السيوطي أنَّه (بَابٌ وَاسعٌ، فكَثيراً مَا اسْتَغْنَتْ العَربُ عن لَفظٍ بِلَفْظٍ، منْ ذَلك اسْتغنَاؤُهم عَنْ تَثنيَّة "سَوَاء" بتَثنيّة "سي"، فقالُوا: "سَيان ولَمْ يقُولُوا: "سَوَاءَان"...)[62].

ويذكر سيبويه في باب: مَا يكُون في اللَّفظ من الأعرَاض أنّهم: (يَستَغنُونَ بالشَّيءِ عن الشَّيْء الذي أصلُه في كَلامهم أن يُستعملَ حتىَّ يَصيرَ سَاقطاً) ويضيف: (وأمّا استْغنَاؤُهم بالشَّيء عن الشَّيء فإنَّهم يقُولُون: "يَدَعُ" ولا يَقولُون: "وَدَعَ"، استَغنُوا عنهَا بـــ"تَرَكَ"، وأشبَاه ذَلك كَثيرٌ)[63].

وعقد ابن حني في الخصائص باباً في ( الاستغنَاء بالشيء عن الشيء) حتى يصيرَ المُستغنَي عنه سَاقطاً من كَلامهم البَتّة[64].

وسيبويه يجعلُ من استغنَاءِ الشَّيءِ بالشَّيء سَبباً لعدَم التلفظ ببعض الصيغ أو ذكرها في الكَلام، ويعقدُ لذلك أَبواباً في الكتَاب مثل: (هَذَا بَابُ مَا جَرَى من الأمْر والنَّهي على إضمَار الفِعل الْمُستعمَل إظهَارُه إذَا علمتَ أنَّ الرَّجلَ مُستَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعْل)[65]، و(هَذَا بَابُ مَا يَنتصبُ علَى إضمَار الفِعل الْمتْروكِ إظهـــارُه اسْتغنَاء عَنه)[66]. وحَديثُ سيبويه في هذه الأبوَاب يُوحي أحيَاناً أنَّه يُوظّفُ مصطلحَ (الاستغنَاء) تَوظيفاً يُفهمُ منه معنى الحذْفِ والإسقَاطِ، ففي (بَاب إضمَار الفِعل الْمستعمَل إظهَارُه يقُولُ: (... أوْ رَأيتَ رَجلاً يُحدِّثُ حَديثاً فَقَطَعَه، فقلتَ: حَدِيثَك، أوْ قَدِمَ رَجلٌ من سَفَرٍ، فقلتَ: حَديثَكَ، استَغْنيتَ عن الفِعل بعِلْمِه أنَّه مُستخبرٌ)[67]، أيْ: حَذفتَ الفعلَ أو تَركتَ إظهَارَه.

إنَّ أكثرَ ما يَردُ في هذا الباب–أي: لاستغناء–يقتصرُ في أغلَب الأحيَان على المُفردات دُون التَّراكيب، وأنَّ الحذفَ إسقاطُ جزءٍ من الكَلام أوْ كلّه لدَليل، لذا يُعدُّ الاستغناءُ مُحاولةً من النُّحاة لتَبرير عَدم وجُود بَعض الألفَاظ أو التّراكيب التي لمْ تَردْ في العَربية قيَاساً على أَلفاظٍ وتَراكيب أُخرى مُتداولة فِعلاً.

**6- التأويل:**

آلَ يَؤُولُ، أيْ: رَجَعَ، وأوّلَ الحكمَ إلى أَهلِهِ: أَرْجَعَه ورَدَّهُ لَيهِم ..ومن هذا البَاب تَأويل الكَلام وهو عَاقِبَتَه ومَا يَؤُولُ إلَيه[68]، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُون إلاَّ تَأْويلَهُ﴾[69]، وأوَّلَ الكلامَ تَأويلاً وتَأوَّلَه: دبَّرَهُ، وقَدَّرَهُ، وفَسَّرَهُ[70].

فالتَّدبيرُ، أوْ التَّقديرُ، أوْ التَّفسيرُ، تصب جَميعُها في مَعنىَ واحد هو:(حملُ اللَّفظِ علَى غَير مَدْلُوله الظاهِر منه، مَعَ احتمَالِهِ لَهُ بدَليلٍ يعضدُه)[71]؛ لأنَّ الغوصَ في أعمَاق نَصٍّ مَا و استكنَاه أسرَاره يَحتاجُ إلى طُول نَظر، وعُمق تَفكيرٍ في الجوَانب الخفيَّة لذلك النَّص

دُون اقتصَار علَى ظَاهرِه، ولذلك يمكنُ القولُ: إنَّ تَأويلَ نَصٍّ مَا هو: (نَقلُ اللّفظِ عمّا اقتضَاه ظَاهرُه وعمَّا وُضعَ له في اللُّغةِ إلى مَعنى آخَر)[72].

والتأويلُ ظَاهرةٌ لغويةٌ ميدانُها ألفَاظُ النَّصِّ وتَراكيبُه ومَا تُؤدّيه من دَلاَلاَت، ولم تنلْ حَظَّها من الدِّراسةِ في كُتب النَّحويين، ولم تستعملْ استعمَالاً وَاضحاً بقدر مَا استعملَتْ في الدِّراساتِ الدِّينيةِ المتنوعَة التي كَانتْ بَاعثاً على نَشأةِ العُلوم اللُّغويةِ[73].

إن انعدامَ تَعريف لِمفهوم التَّأويل في كُتب النُّحاةِ–رغمَ تَوظيفهم له في كَثير من الأحيَان– لا يُعد مَأخذاً يُؤاخذُون عليه، فهو نَظير كَثير من المصطَلحَات النّحوية التي لا نُصادفُ لها تعريفاتٍ واضحةٍ وإنّما نصادفُ ما هو أقرَب منها، مثلَ وصف المُصطلح وشَرحه بأمثلَة دُون تَسميَّته، وهي سمةٌ غالبةٌ في كُتب الأقدَمين الأوَائل.

يورد السيوطي عبارةً لأبي حيان يُفهمُ منها إشارة إلى مُسوغ يَسمحُ للّغويين بِمُمارسة التَّأويل على النَّصوص، يقولُ: (إنَّما يَسوغُ التَّأويل إذَا كَانت الإجَادةُ علَى شَيءٍ يُخالفُ الجَادة، فيتأوّل[74]ويحمل–حينئذ– النَّص على غَير ظَاهره لتَصحيح المعنَى أوْ الأصل النَّحوي.

فما وردَ من ظَواهر لُغويةٍ مُخالفةٍ لأصْل الوَضعِ –كمَا يقُول النّحاةُ، ومُغايرةٍ للمُتعارَف عليه من كَلام العَرب، يَجبُ أن يُتأوّل وفقَ وجهٍ من وُجوهِ التَّأويل، كالزّيادة، والحذْف، والإضمَار، والتّقديم والتّأخير. ولهذا يمكن القول: إنَّ (ظَاهرَة التَّأويل في جُملتِها إنَّما جَاءتْ لأمرين: عَدمُ صدق القَواعد على بَعض مَا سُمعَ، وحرصُ النُّحاةِ على تَفسير كُلِّ مَا سُمعَ في ضَوءِ الأصُول والقَواعد إلاَّ مَا نَدرَ أو شَذّ[75].

**7– التقدير:**

يَأتي التَّقديرُ في اللّغة على وجُوه من المعَاني: أَحدُها التّرويّة والتّفكير في تَسويّةِ أَمرٍ وتَهيئَتِه، والثّاني تَقديرُه بعَلامَات يَقطعُه عَليها، والثَّالثُ أَنْ تَنْوِيَ أَمراً بِعَقْدِك تقولُ: قَدَّرْتُ أَمْرَ كَذا وكَذا، أَيْ: نَويتُه وعَقَدْتُ عَليه، ويُقالُ: قَدَرْتُ لأَمْرِ كَذا أَقْدِرُ لَه وأَقْدُرُ قَدْراً إِذَا نَظرتُ فيه ودَبَّرْتَه وقَايَستُه[76].

والتَّقديرُ عندَ بَعض البَلاغيين نَوعٌ من الإيجَاز (يُسَاوي فيه لَفظُه مَعنَاه)[77] ولا يَزيدُ عَليه كَقوله تَعَالى: ﴿ من كَفَرَ فَعَليه كُفْرُهُ ﴾[78]، فإنَّ (عَلَيه كُفْرُهُ) كَلمةٌ جَامعةٌ تُغني عنْ ذِكْرِ ضُروبٍ من العَذَاب؛ لأنَّ منْ أَحَاطَ به كُفْرُهُ فَقَدْ أَحَاطتْ به كُلُّ خَطيئَتِه[79].

أمَّا التّقديرُ عند النُّحاةِ فهو مَفهومٌ نَحويٌّ، يُرافقُ جُملةً من الظَّواهر اللُّغوية، ويَرتبطُ بقَضيةِ الحذفِ والإضمَار في غَالبِ الأحيَان؛ لأنَّه إذا كَان الحذفُ إسقاطَ عُنصر من الكَلام لدَليل مَا، فالتَّقديرُ هو إعادَةُ هذا العُنصر الْمحذوفِ إلى الكَلام، وبذَلك يَرتبطُ مَفهومُ الحذفِ بمفهومِ التَّقديرِ، ويصيرُ الأولُ مُلازماً للثَّاني ولا يَستغنِي عَنه.

يقولُ أبُو حيان في المواَضع التي يُعتقد فيه حُصولُ الحذفِ: (هي كُلُّ مَوضعٍ يُضطَرُّ فيه إلى تَصحيحِ المعنَى بتَقديرِ مَحذوفٍ)[80]، وذَلك؛ لأنَّ الكَلامَ (إنَّما يُصلحُه ويُفسدُه مَعنَاه)[81] فإذا كَان المعنَى صَحيحاً مستقيماً في ظَاهره فلاَ يدَّعى عندئذٍ حذفٌ، فضلاً عن أنْ يقدَّر، وإنْ كانَ المعنَى لاَ يَصحُّ ولا يَستقيمُ إلاَّ بتَقدير مَحذوفٍ تعيَّن تقديرُه، وكَان دَاعي تقْديرِه تَصحيحَ المعنَى .

ويُراعَى في تقديرِ المحذُوفِ دَواعيَ الْحذف كالدَّليل الْحَالي أوْ المقَالي وإلاّ كَان فيه ضَربٌ من تَكليفِ علمِ الغَيبِ في مَعرفتِه.

ولذَا يُعدُّ التّقديرُ مَظهراً من مَظاهر التَّأويل النَّحوي، بلْ لَعلَّه أهمُّ سبب أسعفَ النّحاةَ على حَمل النُّصوصِ اللُّغوية على غَير ظَاهرهَا، وإعَادةِ سَبكها سَبكاً جَديداً قَصدَ تَبريرِ حَركةِ إعرَاب، أوْ الْمحَافظة على قَاعدةٍ نَحويةٍ، أوْ إتمَام مَعنى مَا يَتطلبُّه التَّركيبُ وتَوضيحُه للمُخاطِب.

وبهذا يمكنُ القولُ: إنَّ التَّقديرَ هو التَّسليمُ بمعنَى يَكمنُ وراءَ النّص المنطوق، أو هو افتراضٌ لعنَاصر محذوفَةٍ غير مَوجودةٍ أصلاً في النّص وهذه العَناصرُ يمكنُ أن تكونَ أسماءً، أوْ أفعَالاً، أوْ حُروفاً.

وكما يَرتبطُ التَّقديرُ بالحذفِ، فإنَّه يَتصلُ بمجموعةٍ من القَضايا اللّغوية، في صور متعددة كَالحذفِ، والزيّادةِ، والتَّقديم والتَّأخير، والحمل علَى المعنىَ، وهو مَا يدخلُ تحتَ باب شَجاعةِ العَربيةِ كمَا يسميها ابن جني[82].

**الهوامش**

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط: 3، 1992، ص: 146.

(2) ابن فارس، ألصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دارالكتب العلمية، بيروت، ط:1 1997، ص156.

(3) ابن جني، الخصائص،تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت 360/2.

(4) محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص: 15.

(5) ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، (حذف)

(6) الترمذي، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط:1، 2002، حديث:227.

(7) المصدر نفسه: حديث: 297.

(8) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، ط: 1، 173/3.1990.

(9) الرماني، النكت· ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن· للرماني، والخطابي، والجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط: 3، ص 76

(10) المصدر نفسه·

(11) أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، عالم الكتاب، بيروت ط:2، 2/1980،1.

(12) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط: 2، 1977، 1/ 318-319

(13) اللسان: (خزل)، ومصطلح (الاختزال) وارد كثيرا في كتاب سيبويه · ينظر الكتاب:312/1، 317، 322، 319، 327.

(13) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 175/3-176 ·

(14) اللسان: (ضمر)

(15) علي بن محمد السيد الجرجاني، معجم التعريفات ، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة ، القاهرة، ص: 27.

(16) سورة: الإنسان، الآية:31 ·

(17) سورة: النساء، الآية:171.

(18) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 173/3-174 ·

[19] القرطبي،الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبدل المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 2006، 492/21.

[20] سورة النساء، الآية: 171.

[21] الكتاب: 283/1-284..

[22] المصدر نفسه: 161/2.

[23] المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 384/2.

[24] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الحوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، 1992، 255/2.

[25] شرح المفصل: 77/1

[26] البرهان في علوم القرآن: 174/3 · وانظر: الخصائص 368/2 ·

[27] شرح المفصل: 77/1 ·

[28] مهدي المخزومي، في النحو العربي – نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، ط:1، 1964، ص: 223.

[29] الكتاب: 280/1 ·

[30] المصدر نفسه: 283/1

[31] المصدر نفسه: 291/1 ·

[32] المصدر نفسه: 335/1 ·

[33] أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط: 1، 1996، ص: 351.

[34] الصاحبي في فقه اللغة: 156.

[35] سورة الشعراء، الآية: 63 ·

[36] الصاحبي في فقه اللغة: 176- 179.

[37] مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، ، مكتبة السنة المحمدية ، 37/1.

[38] السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب بيروت، 54/2

[39] الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط: 3، : ص: 76 ·

(40) السيوطي: الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984، 35/1.

(41) سورة الأحزاب، الآية: 35.

(42) المقصود الآية:﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ... .

(43) الأشباه والنظائر:35/1.

(44) محمد السيد حسن . الإعجاز اللغوي في القصة القرآنية، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية، ط: 1981، ص: 336

(45) الجوهري،الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح:أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين، بيروت،ط:4،(وسع).

(46) السيوطي، شرح عقود الجمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص: 139.

(47) الخصائص:447/2.

(48) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 3، 1996. 255/2.

(49) سورة يوسف، الآية: 82.

(50) الكتاب:211/1.

(51) سورة: يوسف، الآية: 82. هكذا الآية في كتاب الأصول.

(52) سورة البقرة، الآية: 177.

(53) سورة سبأ، الآية: 33.

(54) الأصول في النحو: 255/2.

(55) الخصائص: 290/1 .

(56) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، جدة، 872-871/3 .

(57) المصدر نفسه.

(58) سورة سبأ، الآية: 33 .

(59) الكتاب: 212/1 .

(60) المصدر نفسه: 222/1 .

(61) شرح المفصل 2 / 44 .

(62) الأشباه والنظائر:1/60-62. .

(63) الكتاب 1 / 24-25 .

(64) الخصائص: 1 / 266 .

(65) الكتاب: 1 / 253 .

(66) المصدر نفسه 1 / 273

(67) المصدر نفسه 1 / 253

(68) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر،1979، (أول).

(69) سورة الأعراف، الآية: 53.

(70) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، (أول).

(71) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، لبنان، 1985، 50/3.

(72) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق: محمد ثامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 2004. 42/1.

(73) السيد أحمد عبد الغفار . ظاهرة التأويل وصلتها باللغة . دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ص: 16.

(74) السيوطي: المزهر في علوم اللغة، شرح: محمد أحمد جاد المولى بك، وآخرون، دار التراث القاهرة، ط: 3، 258/1.

(75) تمام حسان، الأصول: دراسة بيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العام للكتاب، 1982، ص: 16.

(76) اللسان: (قدر) .

(77) ابن الأثير،المثل السائر ، تقديم:أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر،القاهرة، 319/2

(78) سورة فاطر، الآية: 39 .

(79) المثل السائر: 321/2 .

(80) أبو حيان الأندلسى، تفسير البحر المحيط، دار الفكر، 304/2.

(81) الخصائص: 433/2.

(82) الخصائص: 360/2 . "